

Distr.: General
24 September 2013
Arabic
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لبنا لى لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى مذكرتك المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، التي تطلبون فيها
موافاتكم بمعلومات مستكملة بشأن المرحلة التي بلغتها جمهورية بنما في تنفيذ القرار
١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملاً، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه المعلومات التالية
(انظر المرفق)^(١).

(توقيع) بابلو أنطونيو تهالسينوس
السفير
الممثل الدائم

(١) الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك التشريعات المنطبقة، مودعة بصيغتها الإسبانية لدى الأمانة العامة وهي متاحة لمن يريد الاطلاع عليها.



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لبنا لدى الأمم المتحدة

جمهورية بنما: تقرير إضافي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

تقرّ جمهورية بنما بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين.

فبنا دولة موقعة على الاتفاقات الدولية والإقليمية في مجال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسياساتها الخارجية تقوم على مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وهي تؤيد وتشجع التزام الشفافية في السياسات الدفاعية باعتبارها جزءاً من استراتيجية مشتركة لفرض مراقبة فعالة على نقل الأسلحة تكفل بسط الأمن في نصف الكرة الغربي وإحلال السلام في العالم.

وتؤكد جمهورية بنما مجدداً التزامها الراسخ بصدّ الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، مع التمسك الدقيق بقواعد القانون الدولي ومبادئه والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية وسيادة القانون.

وحرصاً من جمهورية بنما على الامتثال للالتزامات الدولية المنوطة بها ووضع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) موضع التنفيذ، فقد اعتمدت التدابير التالية:

- **الخطوات الجوية البحرية:** توجد هذه المحطات على السواحل المطلّة على المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وتضم موظفين متخصصين، كما أنّها مجهزة بما يلزم من المعدات والتكنولوجيا لمنع الأنشطة الشديدة الارتباط بالأعمال الإرهابية كالاتجار غير القانوني بالمخدرات والأسلحة والسلائف الكيميائية والجريمة عبر الوطنية
- **مراقبة السلع ذات الاستخدام المزدوج ورصدها:** وهو برنامج للتعاون المشترك بين الوكالات والحكومات يقع تحت مسؤولية الهيئة الوطنية للجمارك، ويرمي إلى مراقبة أو تفتيش أو تسجيل أو رصد أو متابعة أو حجز أو إعادة إلى ميناء المنشأ جميع البضائع والمواد والنفائيات والمنتجات والتكنولوجيا والبرامجيات المشمولة بأنظمة دولية للحظر أو منع الانتشار، أو المندرجة ضمن التجارة الخاضعة للرقابة أو المنوعة، أو البضائع التي يمكن، بحكم خصائصها أو احتمال استخدامها في أغراض غير مشروعة أو في انتهاك القانون الدولي، أن تسهم كلياً أو جزئياً في تطوير وإنتاج

ومناولة وتشغيل وصيانة وتخزين وتعقب أسلحة تقليدية أو كيميائية أو بيولوجية أو نووية والكشف عنها، أو في تطوير وإنتاج وتشغيل وصيانة وتخزين أجهزة قادرة على نقل أسلحة الدمار الشامل أو التحكم فيها من بعد أو إخفائها أو حجبها أو تفعيلها

- **البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات:** وهو مبادرة اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للجمارك، هدفها تحسين سلامة مرور الحاويات وتسهيل تبادل المعلومات لتقييم المخاطر التي قد تنطوي عليها حركة مرورها في الموانئ المشاركة في هذا البرنامج

ويجري تنفيذ هذا المشروع في الميناءين الرئيسيين لتسهيل تبادل المعلومات مع جمارك البلدان الأخرى، وهو ما يسمح بإطلاق تحذيرات دولية وبإجراء عمليات مشتركة تقود إلى حجز كميات كبيرة من المخدرات والأسلحة والسلائف الكيميائية والمواد المشعة والمواد الخطرة، بالاستعانة بنظام متنقل للكشف عن المواد المشعة والتعرف عليها.

- **حماية المناطق البحرية والموانئ:** تضطلع السلطة البحرية البنمية، عن طريق المديرية العامة للموانئ والصناعات البحرية الفرعية، بتنفيذ الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤، وبخاصة الفصل الجديد حادي عشر-٢ الذي ينص على التدابير الخاصة لتعزيز الأمن البحري، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية

ويجري العمل حالياً على تطبيق مقتضيات المدونة على السفن المسجلة بصفة دائمة في بنما وعلى المرافق المرفئية البالغ عددها ١٨ مرفقاً، يقع عشرة منها على الجانب المطل على المحيط الأطلسي وثمانية على الجانب المطل على المحيط الهادئ.

وتقوم السلطة البحرية البنمية باستمرار بتحديث وتقييم الإجراءات الأمنية للسفن والمرافق المرفئية، معتمدة في ذلك على موظفين مؤهلين تأهيلاً عالياً ويتابعون دورات تدريبية وتأهيلية، وعلى لجنة حماية الموانئ التي تتولى التحقق من تطبيق خطة الحماية والتدابير المرفئية.

ومن خلال لجنة معاقبة المخالفين، أصبحت المديرية العامة للبحارة تدرج بدءاً من عام ٢٠١٠ في قائمة المخالفين التي تتعدها إدارة قيد البحارة، جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ترد أسماؤهم في القائمة الموحدة الصادرة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان

والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، في إطار إجراءات تجميد الأصول ومنع السفر وحظر توريد الأسلحة.

ولكشف أي أخطار تهدد سلامة مرافق الموانئ والسفن بغية حمايتها حماية فعالة، تستعين السلطة البحرية بالمدونة المذكورة التي هي الإطار التقني الدولي الناظم للتعاون بين سلطات الموانئ ووكالات إدارة الإعلام والمنظمات الدولية وشركات النقل البحري.

وجدير بالذكر أن بنما نفذت نظاما للمتابعة واسع النطاق كانت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية قد اعتمدته في عام ٢٠٠٦، وهو يتضمن اتفاقا متعدد الأطراف بشأن تبادل المعلومات المستمدة من النظام لأغراض الحماية والبحث والإنقاذ، يضم الدول الأعضاء في الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحر لعام ١٩٧٤، سعيا إلى حماية السفن والقطع البحرية وحتى المرافق المرفئية ومنع تعرضها لهجمات إرهابية والتعويل على المساعدة الفعالة للتصدي لها في حالة وقوعها.

وهناك من ناحية أخرى اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول الملحق بها اللذان يشكلان أداة إجرائية تخول الدولة ممارسة سلطتها على متن سفن الدول الثالثة، سواء في أعالي البحار أم داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولة.

ولأغراض مراقبة السفن والشحنات القادمة من بلدان عالية المخاطر وتفتيشها والحد من مخاطرها، تعتمد السلطة البحرية البنمية طائفة من التدابير الوقائية تشمل أيضا تحليل المخاطر وتنظيم الدورات التدريبية والتأهيلية ذات الصلة.

- **التفتيش غير التقمحي للشحنات:** هو تفتيشٌ يراد به ضمان التجارة والنقل الآمن للشحنات الموجودة في الحاويات الداخلة إلى الأراضي الوطنية أو المارة عبرها أو المنقولة عن طريق المسافنة أو الخارجة من الأراضي الوطنية. ويمكن التحقق من هذه الشحنات باستخدام تكنولوجيا غير تقمّية لمنع ومكافحة استخدام المنشآت والمرافق الأرضية والموانئ والمطارات لأغراض غير مشروعة
- **وحدة التفتيش التقني للحاويات:** هي وحدة تضطلع بمسؤولية تأمين الموانئ البنمية ومنع استخدامها للقيام بأنشطة غير مشروعة وإرهابية أو تحويل هذه الموانئ إلى هدف لتهديد أمن التجارة والنقل الوطنيين والدوليين

والوحدة المذكورة هي السلطة المختصة بإجراء التفتيش غير التفحيمي للشحنات ومعاينة أداء بوابات الكشف عن المواد المشعة في الموانئ الرئيسية لجمهورية بنما، سواء المطللة على المحيط الأطلسي أو المحيط الهادئ.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مطيافان محمولان للكشف عن المواد الخطرة، باستطاعتها الكشف عن المتفجرات أو المخدرات المذوّبة في سوائل أخرى.

- **المكتب المشترك بين الوكالات لتحليل المخاطر:** هو مكتب يتكون من عدة مؤسسات حكومية تضطلع بتحليل المعلومات الواردة في بيان الشحنة، وتضع مصفوفات للمخاطر المحتمل أن تنشأ بسبب طبيعة الشحنة أو السفينة أو بسبب الوكيل الاقتصادي، وتقوم بتوصيف تلك المخاطر وتجري عمليات مشتركة وموحدة تهدف إلى إحباط تهديد أو منع جريمة وقمعها، وتساعد في إجراء التفتيش الفني في الحاويات العالية المخاطر

ويُعهد إلى هذا المكتب أيضا بوضع بروتوكول لتفتيش الحاويات العالية المخاطر باستخدام الوسائل التكنولوجية، وبتقييم أمن المرافق في الحدود والموانئ والمطارات لتحديد مصفوفات المخاطر وتوصيفها استنادا إلى طبيعة البلدان أو المسارات أو الشحنات أو السفن أو الوكلاء الاقتصاديين.

- **التعاون عبر الحدود بين الإدارات الجمركية:** هو تعاون يضطلع به من خلال اتفاقات دولية كالاتفاق المتعدد الأطراف بشأن التعاون والمساعدة المتبادلة بين الإدارات الجمركية الوطنية تشجع تبادل المعلومات بين مختلف السلطات الجمركية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى أمريكا اللاتينية

- **فريق تحليل المخاطر:** هو فريق مشترك بين الوكالات لتحليل طبيعة الشحنات وحالة الموانئ وتشكيلة طواقم السفن وسجلاتها، وذلك بغية حصر المخاطر والتهديدات التي قد تؤثر على البلد عبر قناة بنما وعلى أطراف ثالثة بحيث يمكن تجنبها وحتى التحذير منها

- ويجري كذلك عن طريق الرصد، دراسة عناصر أخرى ذات صلة بالموضوع، كالأشخاص والشركات وسجلاتها

القوانين والمراسيم و القرارات

- المرسوم التنفيذي رقم ١٩٥ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الصادر عن وزارة العلاقات الخارجية، الذي يحدد إجراءات الامتثال للقرارات التي اتخذها مجلس الأمن والتحقق من تنفيذها
- المرسوم التنفيذي رقم ٤٤٨ المؤرخ ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الصادر عن وزارة العلاقات الخارجية، الذي تم بموجبه إنشاء مجلس تنسيق مكافحة الإرهاب الدولي لضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية وبروتوكولاتها، وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالإرهاب
- المرسوم التنفيذي رقم ٤٩ المؤرخ ٦ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي تم بموجبه اعتماد وتنظيم برنامج التنسيق بين الوكالات والمساعدة الحكومية الدولية للتحقق من الشحنات في الأراضي الوطنية لجمهورية بنما
- القانون العام للأسلحة النارية والذخائر والمواد المتصلة بها، الذي جرى اعتماده عملاً بالقانون رقم ٥٧ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ الذي يهدف أساساً إلى تنظيم حيازة وحمل الأسلحة والذخائر والمواد ذات الصلة وأنشطة استيرادها وتسويقها وتخزينها والسمسرة فيها ونقلها والاتجار فيها
- المرسوم التنفيذي رقم ٨٦٦ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي ينظم المواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٥ و ٧٥ و ٩٧ من القانون العام للأسلحة النارية والذخائر والمواد المتصلة بها
- القانون الجنائي الساري

الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي شاركت بنما فيها

- حلقة العمل المتعلقة بمحصر المواد ذات الاستخدام المزدوج التي عقدت في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بحضور ٢٥ مسؤولاً من هيئة الجمارك الوطنية
- المؤتمر الدولي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للتصدي لانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات حملها، الذي عقد في الفترة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠١٣

- حلقة العمل المتعلقة بمشروع ويسكونسن للحد من الأسلحة النووية، الرامية إلى بيان كيفية استخدام قواعد بيانات شركات التزويد بهذه المواد ذات الاستخدام المزدوج (المواد التي يمكن أن تستخدم في صنع أسلحة الدمار الشامل)
- مشاركة موظفي السلطة البحرية البنمية، برعاية من الإنتربول واللجنة الوطنية لدراسة ومنع الجرائم المتصلة بالمخدرات، في العملية المسماة "كسر الجليد" الرامية إلى الكشف عن السلائف الكيميائية والبيولوجية العابرة أو التي هي في طريقها إلى جمهورية بنما، وتحديد موقعها بصورة مبكرة
- التدريب المشترك بين الوكالات المتعلق بالتدابير الأولية لمجابهة الطوارئ الإشعاعية الذي نظّمته وزارة الصحة بوصفها السلطة المنظمة للمسائل المتصلة بموضوع الحماية من المواد المشعة

البرامج والمشاريع المقبلة

- وضع القائمة الوطنية الوحيدة للمواد ذات الاستخدام المزدوج
- تفعيل اللجنة المشتركة بين الوكالات لحظر الأسلحة الكيميائية
- إنشاء السلطة المركزية للتنفيذ
- إجراء تمرين محاكاة هجوم إرهابي بيولوجي مقسم على مرحلتين: المرحلة الأولى في عام ٢٠١٣، والمرحلة الثانية المكونة من شقين في عام ٢٠١٤.